

تقنيات السياسة النقدية الحديثة لمعالجة التضخم

د. فودوا محمد

جامعة أدرار – الجزائر

ملخص:

إن التطورات الاقتصادية الراهنة واندماج اقتصاديات العالم في إطار ما يعرف بالعملة قد خلقت عدة مزايا بحيث ساهمت عملية الاتصال والتواصل بين الأعوان الاقتصاديين من مختلف الأزمات والمشكلات الاقتصادية ومن بين هذه المشاكل ما يعرف بالتضخم ولمعالجة هذا المشكل سلطنا الضوء في هذا البحث على هذه الظاهرة وحاولنا إعطاء فكرة حول طرق وآليات المعالجة من خلال التركيز على آليات السياسة النقدية باعتبارها إحدى العمليات الفعالة التي أثبتت فعاليتها قديما وحاضرا في تأطير معدلات التضخم. والشيء الأهم في هذه السياسة أنها تميزت بالمرونة وسرعة التطور لمواكبة التطورات الحاصلة في مظاهر التضخم في مختلف اقتصاديات العالم.

Résumé:

Les développements économiques actuels, et l'intégration des économies dans le monde qui est connu par la mondialisation économique ont laissé plusieurs avantages, de sorte que l'opération exige la communication entre les agents économes de divers pays du monde, qui est devenu un petit village. Mais ce développement porte un grand nombre des crises et des problèmes économiques, et parmi ces problèmes c'est l'inflation transfrontalière ou l'inflation importée, et pour faire face à ce problème, on a entamé ce phénomène dans cette recherche, où nous avons essayé de donner une idée sur les moyens et les mécanismes de traitement, par le biais de mettre l'accent sur les mécanismes de la politique monétaire comme l'un des mécanismes qui se sont avérés efficaces dans le passé et le présent à encadrer les taux d'inflation. La chose la plus importante dans cette politique, il est caractérisé par la flexibilité et la vitesse pour garder le rythme des évolutions de l'inflation qui ont lieu dans les différentes économies du monde en générale.

Mots clés : Inflation, Mondialisation ,Politique économique

تعد ظاهرة التضخم من بين أكثر الظواهر الاقتصادية انتشاراً ، ولم تتعلق باقتصاد ما أو نمط معين ، بل عانت منها مختلف الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية ، ولم تنجو منها الاقتصاديات المتقدمة ولا المتخلفة . ومن بين الأدوات التي أثبتت فعاليتها في سبيل مكافحة التضخم ما يعرف بأدوات السياسة النقدية ، إذ تعتبر من بين الوسائل والطرق الفعالة التي تميزت بالفعالية وكذا سرعة النتائج ، كما أننا لا بد أن ننتبه إلى أن هناك سياسات أخرى متكاملة وتعاون مع السياسة النقدية من أجل كبح جماح ظاهرة التضخم ، وهي على سبيل المثال لا الحصر السياسة المالية ، وأيضاً سياسة سعر الصرف . فالتنسيق بين هذه السياسات يعطي نتائج مبهرة في بعض الأحيان في سبيل المعافاة من الظاهرة المدروسة .

1- إشكالية الدراسة:

كيف يمكن للسياسة النقدية أن تعافي الاقتصاد من ظاهرة التضخم ؟

2- التساؤلات الفرعية.:

وللإجابة عن اشكاليتنا الرئيسية قمنا بطرح بعض الأسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم التضخم النقدي ؟ ما هي أنواعه وأسبابه ؟
- ما هو مفهوم السياسة النقدية وما هي أدواتها المختلفة ؟
- ما هي الاستراتيجية المتبعة في إطار السياسة النقدية لمعالجة مشكلة التضخم ؟

3- فرضيات الدراسة:

على ضوء الاشكالية الرئيسية والتساؤلات النوعية يمكن وضع بعض الفرضيات التي سنحاول اختبارها من خلال هذه الورقة البحثية .

- يمكن للسياسة النقدية أن تكون إدارة فعالة في معالجة التضخم .

- قد تؤدي زيادة معروض النقود إلى تفاقم مشكلة التضخم .

4- أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مختلف الآليات والطرائق المستعملة في إطار السياسة النقدية لمواجهة التضخم باعتبارها من بين السياسات الواسعة الاستعمال ، والأكثر فعالية في هذا الإطار .

5- أهمية الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال الوقوف على حيثيات هذه الظاهرة المدروسة ومكانتها في الحياة الاقتصادية ، فظاهرة التضخم تعتبر من بين القضايا التي شغلت فكر الباحثين قديماً وحديثاً ودون أدنى شك مستقبلاً ، والسياسة النقدية لها مكانة خاصة من بين الأدوات المستعملة لمكافحة التضخم .

6- مراحل الدراسة : حاولنا تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث أجزاء أساسية

- الجزء الأول : حاولنا الإحاطة بظاهرة التضخم وابرار ماهيتها ومختلف اشكالها .

- الجزء الثاني : تطرقنا إلى السياسة النقدية وتوضيح مختلف تعاريفها وآلياتها .

- الجزء الثالث : ابراز مختلف طرق استهداف التضخم من خلال أدوات السياسة النقدية .

- الجزء الأول : الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم .

1- مختلف التعاريف المتعلقة بالتضخم:

لقد اختلف العلماء والمفكرون في وضع تعريف لظاهرة التضخم ، وكان هذا الاختلاف تدريجياً ومنطقياً نظراً لاختلاف الزاوية والناحية التي ينظرون منها إلى هذه الظاهرة ، ولم يتوصل الاقتصاديون باختلاف توجهاتهم إلى تعريف شامل ودقيق لهذه الظاهرة للسبب السالف الذكر وأيضاً إلى تعقد الظاهرة في حد ذاتها وتعدد أبعادها¹. ويمكن ذكر بعض التعاريف المتعلقة بالتضخم ومنها :

1-1 التضخم ظاهرة نقدية : يعرف التضخم وفق هذا الاتجاه من خلال أسبابه على أنه تلك الزيادة في النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، سواء ظهرت تلك الزيادة في عرض النقود ، الإصدار النقدي ، التوسع في خلق الائتمان أو من خلال الطلب على النقود².

1-2 التضخم ظاهرة سعرية : يمكن أن يعرف التضخم في هذا السياق من خلال نتائجه كظاهرة سعرية وذلك باقرار وجود حالة تضخمية من خلال الاتجاه المستمر والمؤكد ، وارتفاع الأسعار وعلى العكس من ذلك قد توجد تضخمية من خلال الاتجاه المستمر والمؤكد ، وارتفاع الأسعار وعلى العكس من ذلك قد توجد حالات انخفاض مستمرة للأسعار معبرة عن حالة انكماش ، وبناء على ذلك يمكن تعريف التضخم على أنه حركة مستمرة تعرف من خلال مستويات الأسعار ارتفاعاً مهماً³.

2- أنواع التضخم:

هناك عدة أنواع للتضخم وهذا يعتمد على مختلف المعايير والأسس التي يتم الاستناد إليها في سبيل تحديد نوع التضخم ، ويمكن توضيح الأصناف الأساسية للتضخم كما يلي:

2-1 التضخم الجامح : يبدأ في الشهر الذي يزيد فيه ارتفاع الأسعار عن 50% وينتهي في الشهر الذي يسبق هبوط الارتفاع الشهري في الأسعار لأقل من هذا المعدل ويظل أدنى منه لمدة سنة على الأقل⁴.

ويحدث هذا النوع من التضخم بشكل خاص بعد انتهاء الحروب ، أو فقدان الدولة لسلطتها بسبب أزمات اجتماعية حادة ، وفي ظل هذا النوع من التضخم تنخفض قيمة النقود أو القوة الشرائية بشكل حاد بدخول حركة الأجور في الارتفاع المضطرب مع الزيادات الكبيرة والمتتالية في الأسعار⁵.

2-2 التضخم الزاحف: وهو ارتفاع الأسعار بشكل بطيء نتيجة زيادة الطلب مع ثبات عرض السلع⁶. وهذه الزيادة في هذا النوع في الأسعار تكون دائمة ومتتالية ، ولا تؤدي إلى عملية تراكمية أو عنيفة أو عاجلة في المدة القصيرة⁷.

¹ - محمود حسين الوادي ، أحمد عارف العساف ، وليد أحمد صافي، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان ط (2)، 2010 ص 181 بتصرف.

² - مصطفى رشدي شبيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار الجامعة ببيروت ، 1981 ص 521.

³ - زينب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي ، القاهرة ، 2003 ، ص 246.

⁴ - كارمن م ، رينهارت ميجيل ، حقائق التضخم الحديث الجامع ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 2 ، 2003 ص 20.

⁵ - بسام الحجار ، مرجع سابق ، ص 282.

⁶ - هديل شلش ، تعريف التضخم ، متاح على الموقع mowdo3.com تاريخ الاطلاع: 2016/06/28.

⁷ - عطون مروان أسعار صرف العملات ، أزمات العملات في العلاقات الدولية النقدية ، دار الهدى ، الجزائر ، 1992 ، ص 201.

2-3- التضخم المفتوح:

وقد ترتفع الأسعار بصورة مستمرة دون أن يعترض لطريقها أو يحد من وقوعها أي عائق استجابة لفائض الطلب ، أي ترتفع فيه الأسعار بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب ، أي دون أي تدخل من السلطات ، ويتراوح معدل الارتفاع العام للأسعار بين 5% و 10% سنوياً ، كما

يتسم هذا النوع بارتفاع سافر في الأسعار والأجور والنفقات التي تتصف حركتها بالمرونة¹.

2-4 التضخم المقيد أو المكبوت: ويسمى أحياناً المستمر حيث لا يظهر ارتفاع ملموس بالأسعار نتيجة رقابة الدولة الشديدة على الأسعار والقيود المباشرة التي تتحكم من خلالها بالتسعير أو بالتوزيع للسلع والخدمات ، مثل استخدام البطاقات التموينية التي تتحكم من خلالها بتسعير أو بتوزيع السلع الضرورية ذات الأسعار الثابتة ، أو تقوم السلطات بتوزيع المواد الأولية على المنتجين وفق معايير محددة ، أو تعتمد شروط تحصيل التراخيص المعنية للحصول على السلع والخدمات².

3- أسباب التضخم :

إن هناك عدة أسباب يمكن أن تخلق ما يعرف بظاهرة التضخم ، إلا أنه تكاد تجمع مختلف النظريات الاقتصادية على أن الخلفية الأساسية لهذه الظاهرة هي الإصدار النقدي وعلاقته بالعملية الاقتصادية وكذا إصدار البنوك التجارية للنقد المصرفية ، وكما أشار هيلتون فريدمان إلى أن " التضخم دائماً وفي كل الأحوال ظاهرة نقدية"³ - ويمكن أن نوجز أهم أسباب التضخم فيما يلي:

3-1 الإفراط في إصدار النقود المصرفية : إن توسع المصارف في خلق نقدودائع يؤدي إلى نفس نتائج الإصدار النقدي وبالتالي يجب الاحتفاظ بالاحتياط الكامل 100% في هذه المصارف ليسهل على البنك المركزي التحكم في حجم النقد المتداول⁴.

3-2 التمويل بالعجز: وهو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة ، وسبب ذلك ارتفاع الانفاق الاستهلاكي والاستثماري بغرض زيادة الطلب الكلي الفعال دون مقابلة ذلك بعرض كلي مما يؤدي إلى الفائض النقدي وإلى ارتفاع الأسعار وهذا ما يسمى بالتضخم الطلي ، وقد يكون التمويل بالعجز من أجل تلبية الاحتياجات في العمليات الحربية ، حيث تزداد النفقات الحربية للدولة إضافة للعوامل النفسية⁵.

¹-بركان زهية ، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم ، أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2010 ، ص 36.

²- عبد المقيت ابراهيم البشير ، ظاهرة التضخم ، متاح على منتديات مدينة سنجة للبحوث والدراسات بالموقع www.singacity.net تاريخ الاطلاع 2016/06/08.

³- مناف قومان ، التضخم مرض العضال في الاقتصاد ، مقال متاح على الموقع www.noonpost.net تاريخ الاطلاع 2016/06/28.

⁴- جمال بن دعاس ، السياسة النقدية بين النظامين الاسلامي والوضعي دراسة مقارنة ، الدار الحزونية الجزائرية 2006 ، ص 129.

⁵- بركان زهية ، مرجع سابق ، ص 36.

3-3- الزيادة في الطلب على السلع والخدمات من طرف رجال الأعمال ، القطاع العائلي والحكومة ، وكنتيجة لذلك يحدث ضغط في الطلب لا يقابله أي زيادة في انتاج السلع والخدمات فيحدث اختلال في التوازن بين العرض والطلب الفعال قترتفع الأسعار ويحدث التضخم.¹

3-4 ارتفاع تكاليف الانتاج : يمكن لتكاليف الانتاج أن تكون سببا في احداث ضغوط تضخمية ، ففي كثير من الأحيان يتمكن العمال من الرفع في أجورهم خاصة عندما يكون لديهم قوة تفاوضية معتبرة فيستجيب أرباب العمل لمطالبهم ويتأتى عن هذه الزيادة ارتفاع في التكاليف والذي سينعكس بالدرجة الأولى على أسعار السلع والخدمات المقدمة.

4- آثار التضخم :

يمكن أن تكون الزيادة في حدة التضخم آثار كارثية على الحياة الاقتصادية ، فيجمع الاقتصاديون على أن التضخم ظاهرة سلبية لا تخدم النمو والتنمية الاقتصاديين.

4-1 آثار التضخم على الدائنين والمدينين : في حالة ارتفاع الأسعار فيستفيد من ذلك المدينون لأن الديون تسدد عن طريق بيع السلع والخدمات وفي حال كون المدين منتجا فإنه سيتنازل عن كمية أقل من انتاجه لتسديد مبلغ معين من الدين ، وفي حالة العكس من ذلك أي انخفاض الأسعار فيستفيد الدائنون.²

4-2 آثار التضخم على أصحاب الأجور والمرتببات: تمتاز هذه الفئة بإمكانية تغيير دخولها ولكن بنسبة أقل من مستوى الأسعار ، وذلك بسبب النقابات أمام تسلط رجال الأعمال والحكومات ، وكذا ارتفاع نسبة البطالة المتفشية في مختلف الاقتصاديات على حد سواء.³

4-3 آثار التضخم على رجال الأعمال: يستفيد رجال الأعمال غالباً من ظاهرة التضخم خاصة في المدى القصير إذ أن ارتفاع الأسعار يزيد من مداخيلهم مقابل الثبات أو الزيادة البسيطة في تكاليف الانتاج وأيضاً أجور العمال التي كثيراً ما تكون محددة مسبقاً وفق إتفاقيات معينة بين أرباب العمال ومختلف النقابات التي تشكل العمال.

الجزء الثاني : أساسيات حول السياسة النقدية.

تعتبر السياسة النقدية من السياسات الاقتصادية الفعالة والتي تتسم بالحوية وتستخدم من طرف هيآت وهياكل متخصصة في سبيل تحقيق أهداف عديدة ومختلفة.

1- مختلف التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية: لقد تعددت التعاريف المتعلقة بالسياسة النقدية ومن أهمها:

1-1 التعريف الأول: السياسة النقدية هي الاستراتيجية المثلى أو دليل العمل الذي تتخذه السلطات النقدية من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية للاقتصاد القومي نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار (أسعار السلع

¹- الحاج رضى ، التضخم كظاهرة اقتصادية ، مقال متاح بمنندى الاقتصاد والتجارة على الموقع

mahr.forum.2007 تاريخ الاطلاع 2016/06/28.

²- نفس المرجع السابق ، تاريخ الاطلاع 2016/06/30.

³- بركان زهية ، مرجع سابق ، ص 37.

والخدمات وأسعار الفائدة ، أسعار صرف العملة المحلية) وذلك طبعاً في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد القومي حتى تتفادى الضغوط على الأرصدة النقدية للدولة¹.

1-2 التعريف الثاني: تعرف السياسة النقدية بالاجراءات التي تنتهجها السلطة النقدية مثل البنك المركزي للتأثير على عرض النقود (كمية النقود في الاقتصاد) بما يتماشى مع الاهداف الاقتصادية الكلية كاستقرار الأسعار وتعرف كمية النقود بأنها النقد المتداول وودائع الأفراد والمؤسسات لدى البنوك².

2- أهداف السياسة النقدية:

إن السياسة النقدية تساهم بدرجة كبيرة في تحسين أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة والتي تعرف بالأهداف النهائية. وهذه الأهداف يمكن أن تتحدد في الأجل القصير أو الطويل³ يتعلق الأمر بالحفاظ على التوازنات الكبرى للاقتصاد والمتمثلة في الاستخدام الكامل والاستقرار في الاسعار ، وتوازن ميزان المدفوعات والتوسع النقدي ، أما في المدى الطويل فإن الأهداف تتمثل في التوجهات الكبرى التي تحددها الدولة والمتمثلة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولتسهيل بلوغ الأهداف النهائية لابد أن تربط السياسة النقدية بأهداف وسيطية ، هذه الأخيرة تتمثل في المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية والتي سنقوم بتحليلها.

1-2 الأهداف الأولية للسياسة النقدية :

تمثل الأهداف الأولية حلقة البداية لاستراتيجية السياسة النقدية وهي متغيرات يحاول البنك المركزي أن يتحكم فيها بالتأثير على الأهداف الوسيطة ، ولهذا فالأهداف الأولية ما هي إلا صلة تربط بين أدوات السياسة النقدية والأهداف الوسيطة وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات. المجموعة الاولى: (مجموعات الاحتياطات النقدية). والمجموعة الثانية (ظروف سوق النقد)⁴.

1-1-2: مجموعات الاحتياطات النقدية : وتتكون من القاعدة النقدية والاحتياطات المتوفرة في الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقرضة.

***القاعدة النقدية :** وتتكون من النقود المتداولة لدى الجمهور والاحتياطات المصرفيين كما أن النقود المتداولة تضم الادوات النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع ، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الجبرية والاحتياطات الاضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك.

* أما الاحتياطات المتوفرة في الودائع الخاصة فهي تتمثل في الاحتياطات الاجمالية مطروحاً منها الاحتياطات الاجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى⁵.

¹- أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، السياسات النقدية والبعد الدولي للنيورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 2000 ، ص 39.

²- رانيا عبد المنعم ، محمد راجح ، دور الادوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة 2005 ، ص 10.

³- وسام ملاك ، النقود والسياسات النقدية الداخلية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت 2000 ، ص 177.

⁴- عماري أحمد ، السياسة النقدية وأهدافها ، منتديات ستار تايمز ، متاح على الموقع

⁵- نفس المرجع السابق ، تاريخ الاطلاع 2016/07/05

⁶- تاريخ الاطلاع 2016/06/19 www.startimes.com

أما الاحتياطات غير المقرضة فهي تساوي الاحتياطات الاجمالية مطروحاً منها الاحتياطات المقرضة (كمية الفروض).

2-1-2 ظروف سوق النقد : تتكون من الاحتياطات الحرة ، معدل الأرصدة ، وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد، حيث يمارس البنك المركزي رقابة قوية على مستوى منح الائتمان ومدى ارتفاع وانخفاض أسعار الفائدة ، وشروط الاقتراض الأخرى وسعر فائدة الأرصدة البنكية هو سعر الفائدة على الارصدة المقرضة لمدة قصيرة تتراوح بين يوم أو يومين بين البنوك ، والاحتياطات الحرة تمثل الاحتياطات الفائضة بين البنوك لدى البنك المركزي مطروحاً منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي وتسمى صافي الاقتراض وتكون الاحتياطات الحرة موجبة اذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقرضة والعكس إذا كانت سالبة¹.

2-2 الأهداف الوسيطة:

عادة ما يحاول البنك المركزي بلوغ الأهداف النهائية للسياسة النقدية ولكن ذلك لن يكون بطريقة مباشرة ، فيلجأ إلى استراتيجية مهمة تتمثل في اختيار متغيرات تقع بين أدوات وبين تحقيق أهدافه ، وهذه المتغيرات تسمى بالأهداف الوسيطة ، والمقصود بالأهداف الوسيطة تلك المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وادارتها وتنظيمها لبلوغ الأهداف النهائية².

2-2-1 معدل الفائدة كهدف وسيط: إن هذا الخيار هو في منتهى الدقة ، فتحديد معدل الفائدة الأنسب للاقتصاد ليس من السهولة بمكان، فعلى المستوى الداخلي يؤثر على مستوى الاستثمارات وعلى المستوى الخارجي يؤثر على تحركات رؤوس الأموال في الأجل القصير، وفي كل الأحوال ينبغي أن تكون معدلات الفائدة إيجابية تؤدي إلى الاستقرار قدر الامكان ، ولهذا يرى بعض الاقتصاديون أن استقرار المعدلات الحقيقية للفائدة في الأجل القصير تشجع عملية الاستثمار والنمو المنتظم³.

وهناك عوامل محددة لمعدلات الفائدة يمكن ذكرها فيما يلي :

- كمية النقد المتداول التي ترتبط بسلوك البنك المركزي ومستوى معدلات الفائدة ويؤثر ذلك على توزيع الإيداع بين النقد وتوظيفات طويلة الأجل.

- وضعية سوق رؤوس الأموال القابلة للاقتراض ، فالطلب الكبير على الاقتراض يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع المعدلات في السوق اذا كان هناك ادخار لم يقرر استثماره ، على العكس من ذلك عندما يكون الادخار ضعيف ، فالطلب الكبير على القروض مقارنة برؤوس الأموال المتوفرة القابلة للاقتراض يتسبب في احداث ما يعرف ب " مفعول الاستبعاد " وهو يعني أن المعدلات ترتفع إلى مستويات حيث يصبح العديد من المقترضين غير قادرين على الاستدانة.

- يتأثر معدل الفائدة بمعدلات الفائدة الأخرى السائدة في الخارج ، فانفتاح اقتصاديات الدول و تدويل الأنظمة المالية يجعل من غير الممكن لأي بلد أن يحدد مستوى معدلات الفائدة من دون الأخذ بعين الاعتبار مستويات

¹ - أحمد أبو الفتوح الناقبة ، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 1988 ، ص 134 ، بتصرف.

² - وسام ملاك ، مرجع سابق ، ص 193.

3 - philipe jaffré , monnie et politique monétaire , 4 eme ed , economica , paris , 1996 p 102.

معدلات الفائدة في البلدان الأخرى رفع معدل الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال بكميات كبيرة والعكس يؤدي إلى نزوح رؤوس الأموال التي تبحث عن توظيفات مربحة أكثر¹.

2-2-2 معدل سعر الصرف مقابل العملات الأخرى:

يعتبر معدل سعر الصرف مؤشرا هاما حول الاوضاع الاقتصادية لدولة ما ، وذلك بالمحافظة على هذا المعدل حتى يكون قريبا من مستواه لتعادل القدرة الشرائية غير أن أسواق صرف العملات ليست منتظمة فهي تتعرض لتقلبات مستمرة² ، وتزداد أهميته في التوازن الاقتصادي عندما يكون سعر صرف العملة المحلية يساوي أو يفوق العملات الأخرى ، ويعتمد سعر الصرف كهدف وسيط لأن انخفاضه يحسن من وضعية ميزان المدفوعات ، وثباته يعطي الانطباع الجيد عن استقرار الأوضاع الاقتصادية ، ولذلك تحرص الدول على استقرار عملاتها مقابل العملات الأخرى ولكن المضاربة على العملات أصبحت تحدث تقلبات في سوق الصرف ، مما يخلق صعوبة في السيطرة على هذا الهدف³.

2-2-3 المؤشرات النقدية:

وهي عبارة عن مؤشرات إحصائية لقياس كمية النقود المتداولة ، وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الانفاق ، وعدد الجماعات النقدية التي على صلة وثيقة بطبيعة الاقتصاد ، ودرجة تطور الخدمات المصرفية والمالية ، فالنقوديون يرون بأنه عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية قريبا من معدل نمو الاقتصاد الوطني ، فهذا يمثل هدف مرغوب فيه للسلطات النقدية كما يرون بأنه عندما يكون معدل نمو الكتلة النقدية يتراوح ما بين 3 % و 5% هو أفضل وسيط لإحداث التوازن والاستقرار الاقتصادي بسبب الفوائد التي تحققها⁴.

وتتكون الكتلة النقدية عادة من ثلاث مجتمعات نقدية وهو $M1, M2, M3$

ويمكن أن يكون أكبر خاصة في الدول المتقدمة نظراً لسرعة التداول وكذا الاختراعات المالية والمصرفية الحديثة فمثلا في فرنسا توجد أربع مجتمعات نقدية وهي⁵:

$M1$ = وسائل الدفع المستخدمة مباشرة في المعاملات.

$M2 = M1$ + التوظيف لأجل على الحسابات أو النفقات المقننة.

$M3 = M2$ + الدفاتر التي يمكننا سحب الأموال منها في كل لحظة + التوظيفات لأجل القابلة للتفاوض.

$M4 = M3$ + التوظيفات والدفاتر بالعملات الصعبة + أوراق التوظيف قصير الأجل الصادرة من الخزينة العمومية والمؤسسات.

ويمكن إبراز تطور الكتلة النقدية في الجزائر ما بين 2008 و 2012 من خلال الجدول التالي:

¹- بوزعرور عمار، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، حالة الجزائر 1990-2005 ، أطروحة دكتوراه ، بجامعة الجزائر 2008 ، ص 73.

²- برايان كويل، مبادلة العملات ، دار الفاروق القاهرة ، 2005 ص 114.

³- عبد المجيد قدي ، المدخل على السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 ص 76.

⁴- معيزي قويدر ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2006 ، ص 87.

⁵ -jean francois gaux , economie monétaire et fianciare, 2eme ed , economica , paris 1995 , p 15.

جدول رقم 1: تطور الكتلة النقدية M2 في الجزائر من 2008 إلى 2013 (الوحدة بملايين الدينارات)

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
النقد و شبه النقد M2	6955.9	7173.1	8280.7	9929.2	11015.1	11941.5

المصدر: التقرير السنوي للبنك المركزي حول التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر 2013.

ونلاحظ أن المجتمع النقدي M2 قدر ب 11941.51 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 11015.14 مليار دينار نهاية سنة 2012 أي معدل ارتفاع سنوي قدره 8.41% ونلاحظ أن هناك نسبة تطور بلغت 10.94% سنة 2012 و 10.91 في سنة 2011 وهذا يعطي فكرة حول تباطؤ وتيرة التوسع النقدي بالجزائر في السنوات الأخيرة .

2-3 الأهداف النهائية:

إن استراتيجية السياسة النقدية تقتضي تحديد الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية التي اختارتها السلطات النقدية ، تم التأثير على الأهداف الوسيطة من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية فعلى سبيل المثال نجد جل التشريعات في الدول العربية تناضل على أن الأهداف النهائية للسياسة النقدية تتمثل في ¹ :

- تحقيق الاستقرار النقدي.
- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.
- تشجيع النمو الاقتصادي.
- إيجاد سوق مالي ونقدي متطور.
- ضمان قابلية صرف العملة والمحافظة على قيمتها.

3- وسائل وآليات السياسة النقدية في استهداف وتأطير ظاهرة التضخم

لقد سببت ظاهرة التضخم العديد من المشكلات لمختلف الدول ، ذلك أنها ظاهرة اقتصادية ونقدية بحتة لها العديد من الأبعاد الاجتماعية ، السياسية إلخ. وتستخدم الهيئات المشرفة والمراقبة للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات في إطار تدخلها على مستوى الاقتصاد الكلي لتحقيق الأهداف السابقة ، ومن بين هذه الأهداف ما يعرف باستهداف وتأطير ظاهرة التضخم. وتنقسم هذه الأدوات إلى قسمين أساسيين :

3-1 الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية : وهي عبارة عن مجموعة من الأدوات تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الإئتمان (القروض) في إطار اقتصادها بهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على السيولة البنكية من أجل إحداث تغيير في كمية النقود المتداولة إجمالاً ويتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من معدل الخصم وسياسة السوق المفتوحة ².

3-1-1 سياسة معدل إعادة الخصم:

¹ - عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة 1997 ص 244.

² - خديجة عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية 2013 ص 299.

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمعاملين معها من الأفراد والمؤسسات¹.

* تأثير سياسة معدل إعادة الخصم على معدلات التضخم: فعندما تريد السلطات النقدية استهداف معدل التضخم يمكن استخدام هذه الآلية التي أثبتت فاعليتها ، فعندما يكون هناك فائض في الكتلة النقدية هذا يعني معدلات تضخم عالية فيقوم البنك المركزي برفع معدل إعادة الخصم حتى لا تلجأ البنوك التجارية إلى الاقتراض أو إلى خصم ما لديها من أوراق تجارية.

* ظروف نجاح هذه السياسة في ضبط معدلات التضخم :

إن دور سياسة معدل إعادة التضخم يتوقف على مبدأ اتساع الأسواق النقدية وأهمه سعر الفائدة وحالة النشاط الاقتصادي بوجه عام ، و أنواع

الأنشطة التي تمولها البنوك التجارية ، ومدى اعتماد البنوك التجارية على البنك المركزي في الحصول على الموارد النقدية الضرورية².

3-1-2 آلية السوق المفتوحة:

تعريفها: هي تدخل البنك المركزي في السوق النقدية كبائع أو مشتري للأوراق المالية والتجارية ، وهذا حسب الأهداف المسطرة من طرفه³ واستخدمت هذه السياسة كأداة للإدارة النقدية فقط بعد الحرب العالمية الثانية ، بعد تدهور أهمية سياسة معدل إعادة الخصم ، وتعتبر من أهم الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي في الدول الرأسمالية للتأثير على حجم الاحتياطات النقدية للبنوك ، وبالتالي على مقدرتها على منح الائتمان وخلق الودائع⁴.

* تأثير سياسة السوق المفتوحة على معدلات التضخم :

تعتبر هذه السياسة من بين أحسن آليات السياسة النقدية فعالية في استهداف ظاهرة التضخم ، فعندما يكون هناك معدلات عالية للتضخم يتدخل البنك المركزي وذلك عن طريق بيع الأوراق المالية والتجارية وذلك من أجل امتصاص الفائض من الكتلة النقدية الذي يؤثر سلباً على الحياة الاقتصادية أما في حالة الركود فيقوم بالعملية العكسية.

ولذا اعتبر فريدمان هذا الأداة ذات فعالية ونجاعة كبيرتين في التأثير على المعروض النقدي كما اعتبر كينز هذه الوسيلة الأكثر أهمية و فعالية بالمقارنة بالوسائل الأخرى لتأثيرها المباشر على النقود وحجم الائتمان ككل المقدم للبنوك التجارية⁵.

¹- عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الأكاديمية للنشر ، الأردن ، 1999 ص 397.

²- محمد عبد العزيز عجمية ، صبحى تادرس قريصة ، النقود والبنوك والتجارة الخارجية ، مطبعة الكرنك الاسكندرية ، 1972 ، ص 140.

³- مصطفى رشدي شبيحة ، اقتصاديات النقود والمصارف والمال ، دار المعرفة الجامعية 1996 ص 225.بتصرف.

⁴- معيزي قويدر ، مرجع سابق ، ص 134

⁵- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004، ص 125.

***ظروف نجاح هذه السياسة في مكافحة التضخم :**

هذه السياسة فعالة جداً كما ذكرنا سابقاً إلا أنه ومن أجل نجاحها ووصولها إلى الأهداف المسطرة من خلال استهداف ظاهرة التضخم ، لابد من توفر الدول على أسواق مالية ونقدية متطورة تتيح للبنك المركزي التدخل وبكل مرونة وسلاسة من أجل بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية ولذلك نلاحظ أن هناك اختلاف واضح وجلي لنتائج هذه السياسة بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة.

3-1-3 معدل الاحتياط القانوني :

تعريفها : هي عبارة عن إلزام البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة في صورة رصد سائل لدى البنك المركزي ، وللبنك المركزي الحق في تغيير هذه النسبة إقرار منه عند الضرورة¹.

***تأثير سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي على معدلات التضخم :**

تتوقف مقدرة البنك التجاري على خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الودائع النقدية التي يستقبلها من عملائه التي حققت له نوعاً من السيولة لمواجهة التزاماته والتي لا تجدد في خزائنه بل يقوم باستغلالها في أشكال متعددة.

فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي الإجمالي مما يؤثر على حجم النقود المتداولة وبالتالي التأثير على عملية خلق النقود وانخفاض حجم الائتمان² وبالتالي امتصاص حجم من الكتلة النقدية الفائضة مخففة لمعدلات التضخم.

*** ظروف نجاعة سياسة الاحتياطي الإجمالي لمكافحة التضخم :**

إن هذه الآلية فعالة جداً خاصة في الدول النامية لأنها لا تتطلب أسواق مالية ونقدية متطورة على عكس سياسة السوق المفتوحة صاحبة الأولوية والفعالية في الدول المتقدمة ذات الأسواق المالية والنقدية والنقدية الفعالة والنشطة.

3-2 الأدوات المباشرة:

مفهومها: تتمثل هذه الأدوات في بعض الإجراءات التي تستهدف التمييز بين الأنواع المختلفة من القروض على أساس ما تقرره السلطات النقدية من أولويات³، وهذه الأدوات تنظم الانفاق في مجالات معينة ، كأن نستخدم في حالة تعرض بعض الأنشطة الاقتصادية لعدم استقرار فيتطلب الأمر علاجاً مميّزاً يوجه إليها⁴.

*** تأخذ هذه الآليات عدة مظاهر:**

3-2-1: تأثير القروض : وبموجب هذا النوع من الأدوات تقوم السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض التي تمنحها البنوك التجارية بطريقة إدارية مباشرة على أساس نسب محددة وهذا من أجل توزيع القروض في صالح القطاعات المهمة والحيوية بالنسبة للتنمية⁵.

¹- محمد عبد العزيز عجمية ، صبحي تادرس قريصة ، مرجع سابق ص 186.

²- إكن لونيس ، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)

، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 ص 55.

³- معيزي قويدر ن مرجع سابق ، ص 141.

⁴- أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، مرجع سابق ص 119

⁵- بركان زهية ، مرجع سابق ، ص 89 يتصرف.

3-2-2 الرقابة على شروط البيع بالتقسيط : وهو إجراء يشمل وضع القواعد الخاصة بكيفية السداد والمدة القصوى للتقسيط لشراء أنواع معينة من السلع الاستهلاكية ، غير أن هذا النظام ينتشر في الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية ، بسبب قلة انتشاره¹.

3-2-3 الرقابة على الائتمان العقاري : مشكلة الإسكان تعتبر من بين المشاكل الأساسية في المجتمعات الحديثة ويمكن للبنك المركزي وضع شروط ميسرة لهذا النمط من القروض.

3-2-4 حصص الاقتراض من البنك المركزي: والمقصود بها تحديد حد أقصى من القروض التي يمكن أن تحصل عليها البنوك التجارية من البنك المركزي ، ففي حالة اتباع البنك المركزي لسياسة توسعية بالرفع من هذه الحصص والعكس في حالة سياسة انكماشية².

3-2-5 وضع أعلى سعر الفائدة الممنوح للودائع الجارية : يمكن للبنوك التجارية أن تتنافس فيما بينها بهدف زيادة وودائع الزائنين، أو يمكن أن تتنازل على شروط مرور مدة زمنية لسحب الودائع الآجلة ، فيؤدي هذا الإجراء إلى ارتفاع أسعار الفائدة ارتفاعاً معتبراً ، فيتدخل البنك المركزي لوضع سقف لهذه الفوائد ، وهذا السقف يتغير حسب الوضعية الاقتصادية السائدة³.

3-2-6 آلية الاقتناع الأدبي : تتمتع البنوك المركزية عادة بسلطة رسمية وسلطة غير رسمية تجاه الجهاز المصرفي بشكل عام ، فيتمتع البنك المركزي بالسلطة الرسمية بحكم القانون الذي يخوله سلطات خاصة لتنظيم العمل المصرفي ، أما السلطة غير الرسمية فتتمثل في الوسائل الأدبية التي يستعملها البنك المركزي لاقتناع البنوك بعمل شيء ما من عدمه وذلك عن طريق بعض التوصيات التي يقدمها ، وعادة ما تستجيب البنوك في سبيل محافظتها على العلاقة الطيبة مع البنك المركزي⁴.

ويمكن تلخيص أدوات السياسة النقدية في تأطير معدلات التضخم في الشكل التالي :

الخاتمة :

إن التطورات التي شهدتها العالم في بداية الألفية الثالثة افرزت عدة تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية نتج عنها الكثير من الأزمات والمشكلات الاقتصادية ومن بين هذه المشاكل ما يعرف بظاهرة التضخم التي أصبحت تعاني منها العديد من الاقتصاديات ومن بين الآليات المهمة التي تم اعتمادها في سبيل تأطير هذه الظاهرة ما يعرف بالسياسة النقدية والتي تطرقنا إليها في هذا البحث.

ومن أهم النتائج التي توصلنا إليها :

- أن السلطات النقدية تقوم جاهدة بالعديد من التحركات في سبيل تأطير معدلات التضخم وجعلها مناسبة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية بصفة عامة.

¹- ضياء مجيد الموسوي ، مرجع سابق ص 272.

²- طاهر ناضل البياتي ، ميرال روجي سمارة ، النقد والبنوك والمتغيرات الاقتصادية المعاصرة ، دار وائل للنشر الأردن 2013 ، ص 245 بتصرف.

³- عبد المنعم مبارك و آخرون ، نقد وبنوك وأسواق مالية ، الدار الجامعية القاهرة ، 2004 ص 153.

⁴- عبد المنعم السيد علي ، نظار سعد الدين العيسى ، النقد والمصاريف والأسواق المالية ، درا الحامد للنشر والتوزيع ، 2004 ، ص 372 بتصرف.

- لاحظنا أن هناك عدة أنماط من التضخم وبالتالي كل غلط يحتاج إلى طريقة معينة للمعالجة
- هناك طرق غير مباشرة للسياسة النقدية في سبيل الحد من الارتفاعات غير المرغوبة في معدلات التضخم والمتمثلة في سياسة السوق المفتوحة ، معدل إعادة الخصم ، معدل الاحتياط الاجباري والشيء الأهم أن هذه السياسات في الكثير من الأحيان تتكامل فيما بينها لتحقيق الأهداف المرجوة.
- تحتوي آليات السياسة النقدية على طرق وآليات مباشرة والتي ذكرنا من أهمها تأطير القروض ، حصص الاقتراض من البنك المركزي ، الرقابة على الائتمان العقاري ، وضع حد أعلى لأسعار الفوائد على الودائع الجارية ، والشيء المميز لهذه الآليات المباشرة أنها ذات تأثير محدد في أغلب الحالات على قطاعات معينة أو نشاطات اقتصادية بعينها ، وبالتالي تؤثر ظاهرة التضخم المرتبط بنشاطات محددة وموجهة .
- تحدثنا في بحثنا هذا عن الدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تأطير واستهداف معدلات التضخم ، ولكن في الحقيقة أن هناك سياسات اقتصادية أخرى تتفاعل معها وتتناسق معها في سبيل إحداث الأثر الأمثل عن ظاهرة التضخم ومن بين أهم هذه السياسات السياسة المالية وسياسة سعر الصرف.

قائمة المراجع:

قائمة الكتب باللغة العربية

- 1- أحمد أبو الفتوح الناقه ، نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية ، مؤسسة شباب الجامعة ، القاهرة ، 1988 .
- 2- أحمد فريد مصطفى ، سهير محمد السيد حسن ، السياسات النقدية والبعد الدولي لليورو ، مؤسسة شباب الجامعة ، الاسكندرية 2000 .
- 3- باري سيحل ، النقود والبنوك الاقتصادية ، وجهة نظر النقديين ، دار المريح للنشر ، 1978 .
- 4- برايان كويل ، مبادلة العملات ، دار الفاروق القاهرة ، 2005 .
- 5- بسام الحجار ، الاقتصاد النقدي المصرفي ، دار المنهل اللبناني ، بيروت ، 2006 .
- 6- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 .
- 7- جمال بن دعاس ، السياسة النقدية بين النظامين الاسلامي والوضعي دراسة مقارنة ، الدار الحزونية الجزائر 2006 .
- 8- خباية عبد الله ، الاقتصاد المصرفي ، دار الجامعة الجديدة ، الاسكندرية 2013 .
- 9- زنب عوض الله ، أسامة محمد الفولي ، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي ، القاهرة ، 2003 .
- 10- سامي خليل ، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 2002 .
- 11- ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي ، دار الفكر ، الجزائر 1993 .
- 12- طاهر ناضل البياتي ، ميزال روجي سمارة ، النقود والبنوك والتمغيرات الاقتصادية المعاصرة ، دار وائل للنشر الأردن 2013 .
- 13- عبد المجيد قدي ، المدخل على السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2003 .
- 14- عبد المطلب عبد الحميد ، السياسات الاقتصادية، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة 1997 .
- 15- عبد المنعم السيد علي ، اقتصاديات النقود والمصارف ، الاكاديمية للنشر ، الأردن ، 1999 .
- 16- عبد المنعم السيد علي ، نظار سعد الدين العيسي ، النقود والمصاريف والأسواق المالية ، درا الحامد للنشر والتوزيع ، 2004 .
- 17- عبد المنعم مبارك و آخرون ، نقود وبنوك وأسواق مالية ، الدار الجامعية القاهرة ، 2004 .
- 18- عطون مروان أسعار صرف العملات ، أزمات العملات في العلاقات الدولية النقدية ، ، دار الهدى ، الجزائر، 1992 .
- 19- محمد عبد العزيز عجمية ، صبحي تادرس قريضة ، النقود والبنوك والتجارة الخارجية ، مطبعة الكرنك الاسكندرية ، 1972 .
- 20- محمود حسين الوادي ، أحمد عارف العساف ، وليد أحمد صافي ، الاقتصاد الكلي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان ط (2)، 2010.

21- مصطفى رشدي شبيحة ، اقتصاديات النقود والمصارف والمال ، دار المعرفة الجامعية 1996.

22- مصطفى رشدي شبيحة ، الاقتصاد النقدي والمصرفي ، دار الجامعة بيروت ، 1981 .

23- وسام ملاك ، النقود والسياسات النقدية الداخلية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت 2000 .

قائمة الكتب باللغة الفرنسية

24- philipe jaffré , monnaie et politique monétaire , 4 eme ed , economica , paris , 1996.

25- jean francois gaux , economie monétaire et financière, 2eme ed , economica , paris 1995.

قائمة المجلات

26- كارمن م ، رينهارت ميغيل ، حقائق التضخم الحديث الجامع ، مجلة التمويل والتنمية ، العدد 2 ، 2003 .

قائمة الرسائل والأطروحات

27- إكن لونيس ، السياسة النقدية ودورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) ، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2011 .

28- بركان زهية ، فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم ، أطروحة دكتوراه بجامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2010.

29- بوزعرور عمار ، السياسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، حالة الجزائر 1990-2005 ، أطروحة دكتوراه ، بجامعة الجزائر 2008 .

30- رانيا عبد المنعم ، محمد راجح ، دور الأدوات الكمية للبنك المركزي في فعالية السياسة النقدية ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة 2005 .

31- فودوا محمد ، السياسة النقدية في ظل اقتصاديات العولمة وأهم الإصلاحات من أجل المسايرة ، رسالة ماجستير ، جامعة الجزائر 2006.

32- معيزي قويدر ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2006 .

المواقع الإلكترونية

33- الحاج رضى ، التضخم كظاهرة اقتصادية ، مقال متاح بمنتدى الاقتصاد والتجارة على الموقع mahr.forum.2007.com تاريخ الاطلاع 2016./06/28

34- عبد المقيت ابراهيم البشير ، ظاهرة التضخم ، متاح على منتديات مدينة سنجة للبحوث والدراسات بالموقع www.singacity.net تاريخ الاطلاع 2016./06/08

35- عماري أحمد ، السياسة النقدية وأهدافها ، منتديات ستار تايمز ، متاح على الموقع www.startimes.com تاريخ الاطلاع 2016/06/19.

36- مناف قومان ، التضخم مرض العضال في الاقتصاد ، مقال متاح على الموقع www.noonpost.net تاريخ الاطلاع ، 2016./06/28

37- هديل شلش ، تعريف التضخم ، متاح على الموقع mowdo3.com تاريخ الاطلاع :2016/06/28.